

The role of digitization in enhancing the governance of the Algerian tax system

معروف رابح^{1*} ، لسوس مبارك²

¹جامعة البليدة 2 - لونييسي علي (الجزائر)، er.marouf@univ-blida2.dz

مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية

²جامعة غرداية (الجزائر)، leslous.mebarek@univ-ghardaia.dz

تاريخ القبول: 2025-12-20

تاريخ الاستلام: 2025-10-08

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور الرقمنة في تعزيز حوكمة المنظومة الضريبية في الجزائر، من خلال توظيف التقنيات الرقمية لتبسيط الإجراءات، وتحسين كفاءة التحصيل، وتعزيز الشفافية ومكافحة التهرب والغش الضريبي. كما تُبرز أهمية تطوير البنية التحتية الرقمية وربط المصالح الضريبية بالأنظمة الإلكترونية لتسهيل تبادل المعلومات، وتحقيق التكامل بين مختلف الجهات المعنية. وتوصلت الدراسة إلى أن الرقمنة تمثل خياراً استراتيجياً لتفعيل الحوكمة الضريبية من خلال دورها في ترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة، ودعامة أساسية لبناء نظام ضريبي أكثر فعالية ومساءلة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: رقمنة؛ إدارة ضريبية؛ حوكمة ضريبية؛ عدالة ضريبية؛ نظام ضريبي جزائري.

تصنيف Jel : 1,2, XN

Abstract:

This study highlights the role of digitization in enhancing the governance of the tax system in Algeria, by employing digital technologies to simplify procedures, improve collection efficiency, enhance transparency, and combat tax evasion and fraud. It also highlights the importance of developing digital infrastructure and linking tax authorities to electronic systems to facilitate the exchange of information and achieve integration between various stakeholders. The study concludes that digitization represents a strategic option for enhancing tax governance through its role in consolidating the principles of transparency and fairness, and is a fundamental pillar for building a more effective and accountable tax system in Algeria.

Keywords: Digitization; tax administration; tax governance; tax justice; Algerian tax system.

Jel classification code : NX :1,2

1- مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورًا متسارعًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي دفع الحكومات إلى السعي جاهدة لتبني الحلول الرقمية لتحسين أداء مؤسساتها وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. وفي هذا السياق يبرز النظام الضريبي كأحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول لتمويل مبادراتها وتحقيق أهدافها التنموية. فكفاءة وفعالية هذا النظام ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى قدرته على التكيف مع المتغيرات التكنولوجية وتبني آليات حديثة تضمن الشفافية، العدالة، ومكافحة التهرب الضريبي.

ورغم الجهود المبذولة، لا تزال الجزائر شأنها في ذلك شأن العديد من الدول النامية، تواجه تحديات كبيرة في نظامها الضريبي، تتمثل في انخفاض معدلات الامتثال الضريبي، ضعف التحصيل، وارتفاع ظاهرتي التهرب والغش الضريبي. وفي ظل هذه المعوقات، برزت الرقمنة كخيار استراتيجي يهدف إلى الرفع من كفاءة وفعالية المنظومة الضريبية من خلال تبسيط الإجراءات، تعزيز الشفافية، وتدعيم آليات الرقابة. وتهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تضطلع به الرقمنة في تطوير وتحسين حوكمة النظام الضريبي في الجزائر، مع استعراض أبرز ما تم تحقيقه، والتحديات القائمة، والآفاق المستقبلية الممكنة.

1-1- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

❖ كيف تساهم الرقمنة في معالجة هذه التحديات وتعزيز حوكمة النظام الضريبي الجزائري؟

1-2- الأسئلة الفرعية:

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الرقمنة والحوكمة في السياق الضريبي؟
- ما هو واقع الرقمنة في النظام الضريبي الجزائري؟
- كيف تساهم الرقمنة في تعزيز مبادئ الحوكمة الضريبية في الجزائر؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في المنظومة الضريبية في الجزائر؟

1-3- فرضيات الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، وانطلاقًا من الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

❖ يساهم التحول الرقمي في تعزيز حوكمة النظام الضريبي بالجزائر من خلال تحسين الشفافية والحد من التهرب الضريبي، وكذا الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية بما يزيد من ثقة المكلفين بالمنظومة الضريبية؛

❖ يتوقف نجاح رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر على توفير بنية تحتية رقمية ملائمة، مدعومة بإطار تشريعي وتنظيمي فعال.

1-4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقمنة والحوكمة من المنظور الضريبي؛
- ❖ استعراض وتقييم واقع الرقمنة في النظام الضريبي الجزائري؛

«تحليل مساهمة الرقمنة في تحسين أداء النظام الضريبي الجزائري من حيث الشفافية، الكفاءة ومكافحة ظاهرتي التهرب والغش الضريبي؛
«تحديد المعوقات التي تواجه عملية الرقمنة في النظام الضريبي الجزائري واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين مستوى الحوكمة.

5-1- منهجية الدراسة:

وبغية الإجابة عن إشكالية البحث وأسئلته الفرعية، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التحليلي لمعالجة الظاهرة محل البحث وتحليل عناصرها المختلفة، من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة برقمنة النظام الضريبي كتوجه حديث لعصرنة المنظومة الضريبية، وإعطاء صورة واضحة للرقمنة وانعكاساتها على حوكمة النظام الضريبي الجزائري. وقد استدعت الدراسة إلى الاستعانة بمصادر متنوعة شملت الكتب، المقالات العلمية والدراسات الأكاديمية لتقديم رؤية واضحة للموضوع.

2- الإطار النظري للرقمنة والحوكمة الضريبية

تُعتبر الرقمنة والحوكمة الضريبية من المفاهيم الجوهرية في سياق الإصلاحات الضريبية الحديثة، ويُعد تحديد الإطار المفاهيمي لكل منهما خطوة ضرورية لفهم دوريهما في دعم هذه الإصلاحات. إذ تُجسد الرقمنة توظيف التكنولوجيا في تحديث وتبسيط العمليات الإدارية، في حين ترتبط الحوكمة الضريبية بمبادئ الشفافية، والمساءلة، والكفاءة في إدارة الموارد المالية. ومن خلال هذا الفهم، يمكن رسم معالم العلاقة التكاملية بين المفهومين.

2-1- مفهوم الرقمنة في السياق الضريبي

تعد الرقمنة من أبرز التوجهات الاستراتيجية في العصر الحالي، لما لها من تأثير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد فرضت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات، بفضل ما توفره من كفاءة ومرونة، ما جعلها خياراً محورياً في السياسات العامة للعديد من الدول، ويبرز نجاحها بشكل خاص في المجال الضريبي، من خلال مساهمتها في رفع مستوى الفعالية وتسهيل وتبسيط الإجراءات، مع تقليل الجهد والوقت اللازمين لإنجاز المهام الإدارية.

حيث تتباين التعريفات لمصطلح الرقمنة وفقاً للمجال الذي توظف فيه:

- فعرفت الرقمنة على أنها عملية تحويل الوثائق المادية، أو على الأقل محتواها، إلى صيغة رقمية، فبفضل قدرتها على تحويل المحتوى من وسيط تقليدي إلى آخر رقمي، تُعد الرقمنة عنصراً أساسياً في تطور العديد من المجالات في العصر الحديث (Marin & Pierre, 2010, p. 47).
- ومن جهة أخرى تشير الرقمنة إلى عملية تحويل أصل مادي إلى صيغة رقمية، تُعرف بالبدل الرقمي أو النسخة الممتثلة، وذلك من خلال استخدام أدوات تقنية كالكاميرات أو الماسحات الضوئية، بهدف إنتاج صور أو بيانات رقمية قابلة للحفظ والمعالجة (Lara , 2023).
- فالرقمنة هي عملية تحويل المعلومات إلى صيغة رقمية، تتضمن هذه العملية تحويل البيانات التناظرية، مثل المستندات الورقية والصور والتسجيلات الصوتية، إلى ملفات رقمية يسهل تخزينها ومعالجتها والوصول إليها بواسطة أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الرقمية الأخرى (Digitization, 2025).

أما في السياق الضريبي:

- فتُعد رقمنة الإدارة الضريبية تقنية حديثة تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب، وتسهيل إجراءات تحصيل الضرائب من المكلفين بشكل أكثر كفاءة، وتتمثل إحدى أبرز مزاياها في إمكانية تقديم هذه الخدمات عبر منصات رقمية؛

- في تعريف آخر، تُعتبر رقمنة الإدارة الضريبية استراتيجية عصرية تقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الإجراءات المتعلقة بتحصيل الضرائب. وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن إطار

التحول نحو الحكومة الرقمية، إذ تهدف إلى تقديم خدمات ضريبية ذات جودة عالية، مع تقليل التكاليف وضمان توفيرها في الوقت المناسب، مع التركيز على تلبية احتياجاتهم بوصفهم محور العملية الضريبية (OECD, 2022).

● وبالتالي يمكن القول أنّ رقمنة الإدارة الضريبية تعتبر تقنية متطورة تسمح بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أنشطة ومهام الإدارة الضريبية، بدءاً من التسجيل الضريبي، مروراً بتقديم الإقرارات الضريبية، دفع الضرائب، ووصولاً إلى عمليات التدقيق والرقابة، بهدف تحسين جودة الخدمات الضريبية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز فعالية الموظفين، مع ضمان تيسير تعاملات المكلفين بالضريبة، والحد من التهرب والغش الضريبي.

2-1-1- الفوائد التطبيقية لرقمنة المنظومة الضريبية

تعتمد الرقمنة الضريبية على مجموعة من الآليات التي تساعد في تحديث وتطوير نظم العمل الضريبية بمختلف أنواعها، وعليه فهي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير التزام المكلفين بالواجبات الضريبية.
- الإسراع في إنجاز العمليات وتقليل الأخطاء الناتجة عن العامل البشري، بما يعزز من كفاءة عملية التحصيل الضريبي.
- تعزيز الشفافية من خلال إتاحة معلومات دقيقة وموثوقة عن العمليات الضريبية، مما يسهم في الحد من الفساد وتقليص فرص التهرب والغش الضريبي.
- القيام بجمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات الضريبية، بما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على أدلة ومعطيات دقيقة.
- توفير خدمات رقمية للمكلفين، كتمكينهم من الاستعلام عن وضعيتهم الجبائية وتقديم الشكاوى عبر المنصات الإلكترونية.

2-1-2 مبررات رقمنة المنظومة الضريبية

لعل من أبرز الأسباب التي تبرر التوجه نحو رقمنة الإدارة الضريبية ما يلي:

● تضخم الهياكل الإدارية للمنظومة الضريبية:

يُمثل ذلك تحدياً بارزاً للمنظومات الضريبية التقليدية، لا سيما في الدول النامية، حيث يؤدي اتساع الجهاز البيروقراطي إلى ضعف الكفاءة وارتفاع التكاليف وتعقيد الإجراءات وتعدد الوحدات الإدارية من صعوبة اتخاذ القرار، مما يعزز فرص الفساد ويُضعف الامتثال الجبائي. وفي هذا السياق تهدف الرقمنة إلى دمج الإدارات المتقاربة وظيفياً ضمن هياكل موحدة، بما يسهم في تعزيز فعالية التنظيم وتقليص التكاليف (بوزيان و محي الدين، 2021، صفحة 154).

● ضعف وتدهور الهياكل الإدارية:

ضعف البنية الإدارية في غالبية من الهياكل الإدارية يُسهم في ترسيخ نظرة سلبية تجاه المنظومة الضريبية، مما يستدعي إطلاق مسار إصلاح يركز على العصرية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين.

● محاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي:

حيث يساهم الانفتاح غير المنظم للاقتصاد إلى زيادة في ممارسات الغش والتهرب الضريبي، مما يتسبب في خسائر كبيرة للخرينة العامة. ولذلك تُعد الرقمنة أداة فعالة لتعزيز الرقابة وتسهيل الكشف عن الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والتصدي لها.

● تعزيز الانضباط والاستقامة الوظيفية للحد من الفساد الإداري:

يساهم ضعف النزاهة والأمانة المهنية في تفاقم مخاطر الفساد الإداري، مما يستوجب تعزيز التكوين الأخلاقي للموظفين، إلى جانب اعتماد إجراءات صارمة تضمن حماية سرية المعلومات الضريبية، والتصدي لأي شكل من أشكال الإفشاء غير المشروع.

2-2- مفهوم الحوكمة الضريبية ومبادئها

تعتبر الحوكمة الضريبية من المفاهيم الحديثة التي أصبحت تكتسب مكانة متزايدة ضمن السياسات المالية والإدارية للدول، لما لها من دور محوري في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، والارتقاء بأداء المنظومة الضريبية.

2-2-1- تعريف الحوكمة الضريبية والهدف منها

هناك العديد من التعاريف للحوكمة الضريبية يمكن استعراض أهمها على النحو الآتي:

• عرّفت الحوكمة الضريبية بأنها مجموعة متنوعة من القواعد والإجراءات والقوانين التي تنظم أداء الإدارة الضريبية وسلوكها وممارساتها، بهدف ضمان حسن سير العمل والارتقاء به. وتسعى إلى تعزيز العدالة، وتوفير الشفافية، وتفعيل الرقابة، وترسيخ مبدأ المساءلة لدى جميع العاملين. كما تُعد أداة فعالة لتحقيق أهداف النظام الضريبي، وزيادة ثقة المتعاملين في هذا النظام (محمد رضا، 2008، صفحة 192).

• كما يمكن تعريف حوكمة الضرائب بأنها مجموعة متماسكة من القواعد والهيكل المؤسسية التي تُنظم النظام الضريبي بصورة شاملة، ولا تقتصر هذه الحوكمة على البنية المؤسسية للإدارة الضريبية فحسب، بل تمتد لتشمل عناصر محورية أخرى مثل السياسة الضريبية، والتصميم القانوني، وآليات التشريع، والإجراءات الضريبية، وهيكل الرقابة، والمنظومة القضائية، والإطار الضريبي الدولي، كما تشمل كذلك سلوك والتزامات دافعي الضرائب. ويتعين على جميع هذه المكونات أن تتفاعل بفعالية ضمن إطار قانوني موحد ومتناسك يكرّس المبادئ الأساسية للعدالة القانونية، بما في ذلك اليقين القانوني، والإنصاف، والتناسب. ومن ثم، فإن للسلطة القضائية دوراً جوهرياً في معالجة أوجه القصور في تصميم أو تنفيذ القوانين الضريبية، استناداً إلى المبادئ العامة للقانون الإداري والدستوري، بما يضمن احترام سيادة القانون وتحقيق الاستقرار القانوني (Sofrona, Waerzeggers, & Crowley, 2025, pp. 04-05).

حيث تسعى الحوكمة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها (ولهي، 2013، صفحة 06):

- تحقيق الإصلاح الضريبي الشامل من خلال تطوير السياسات والتشريعات الضريبية بما يعزز الكفاءة والعدالة؛
- تعبئة الطاقة الضريبية بالكامل عبر حصر المجتمع الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، بما يحد من التهرب الضريبي ويعزز الإيرادات؛
- خفض النزاعات الضريبية باعتماد آليات تسوية فعّالة وتطبيق شفاف للقوانين يقلل من التعسف وسوء الفهم؛
- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الإفصاح المنظم، واحترام الحقوق المتبادلة بين الإدارة والمكلفين؛
- مكافحة الفساد والتواطؤ بإنشاء آليات رقابية فعّالة تعزز من نزاهة الإدارة الضريبية وتحد من الانحرافات؛
- عدالة التشريع الضريبي في المعاملة بين المكلفين والإدارة الضريبية وكذلك بين المكلفين أنفسهم؛
- تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية بما يضمن استقرار السياسة الضريبية واستدامتها؛
- تعزيز الرقابة على الأداء المالي والمحاسبي للشركات لضمان حماية الحصيلة الضريبية ومنع استخدام سياسات ضريبية مضللة.

2-2-2- مبادئ الحوكمة الضريبية:

تُعد مبادئ الحوكمة الضريبية الإطار المرجعي الذي يُوجّه السياسات والإصلاحات في المجال الضريبي، حيث تهدف إلى ضمان الشفافية، والمساءلة، والعدالة في الإدارة الضريبية، ومن خلالها يتم تنظيم العلاقة بين مختلف الفاعلين، بما يحقق التوازن بين متطلبات الدولة وحقوق المكلفين بالضريبة.

✧ مبدأ التشاور (المشاركة):

يُجسّد هذا المبدأ من خلال تبادل الآراء وطرح المقترحات بين مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة الحوكمة، وذلك عبر آليات التشاور والحوار الهادف لاتخاذ قرارات مشتركة بشأن القضايا الضريبية ذات الصلة. حيث تعتبر المشاركة الطريقة الوحيدة التي يستخدمها أصحاب العلاقة للتأثير في قرارات إدارة الضرائب بإشراكهم في صياغة القوانين الضريبية لإعطائها صورة الشريعة (أمزيان، 2012، صفحة 111)، كما أن إشراك المشرع للأطراف ذات الصلة في مختلف اللجان داخل المصالح الضريبية يساهم في التوصل إلى قرارات تُراعي مصالح جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الإدارة، والمكلفين بالضريبة، وأطراف المجتمع المدني على حد سواء (برس، 2016، صفحة 86).

✧ مبدأ سيادة القانون:

ينبغي أن يستند النظام الضريبي إلى إطار قانوني وتنظيمي واضح، ونزيه، تلتزم الإدارة الضريبية باحترامه وتطبيقه بشكل عادل. ويُعد تنفيذ هذه القوانين بشكل محايد أساساً لضمان حماية حقوق وحرّيات الأفراد في ظل قضاء مستقل. فعندما تلتزم الإدارة الضريبية بالقانون، تكتسب شرعيتها وتتمكن من تحصيل الضرائب المستحقة بشكل صحيح، والأهم من ذلك أن هذا الإطار يضمن للمكلفين بالضريبة حقهم في اللجوء إلى القضاء للدفاع عن مصالحهم (Michael, 2015, p. 97).

✧ مبدأ المساءلة:

يساهم وجود أنظمة مساءلة تعتمد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة لموظفي السلطة المالية في تعزيز ثقة الأطراف المعنية بنزاهة الإدارة التنفيذية، كما يساعد على رفع كفاءة أداء الموظفين والحد من مظاهر الفساد المالي والإداري، فالإدارة الضريبية مسؤولة عن قراراتها، سواء تجاه موظفيها أو المكلفين بالضريبة، الذين يملكون حق الطعن في تلك القرارات عبر اللجوء إلى القضاء (مكلاوي، 2015، صفحة 147).

✧ مبدأ الإفصاح والشفافية:

لتمكين أطراف الحوكمة الضريبية من تحقيق أهدافهم، من المهم أن تزود الإدارة الضريبية الجهات المعنية بالمعلومات الدقيقة والضرورية، ويكون ذلك من خلال تعزيز الشفافية، أي توفير البيانات المتعلقة بنشاط الإدارة وإيصالها بشكل واضح وسهل الفهم. وتقوم الشفافية على تمكين أطراف الحوكمة من الاطلاع على السياسات والقوانين والإجراءات المتبعة، وكل ما يتعلق بكيفية عمل الإدارة وسائر أدوات السلطة التي تطبق عملياً (أمزيان، 2012، صفحة 108)، ويشمل الإفصاح والشفافية وضع آليات رقابية واضحة وفعالة، إلى جانب تطوير أنظمة لإدارة المعلومات تساهم في تعزيز ثقافة الثقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة.

✧ مبدأ العدالة والإنصاف:

حيث يقصد بالعدالة الضريبية كمبدأ من مبادئ الحوكمة أن تمنح الحماية القانونية للأطراف المشاركة في تحقيق الحوكمة الضريبية. وينبغي أن يكون ذلك في إطار قانوني تمكيني يوفر ضمانات كافية لدافعي الضرائب لضمان حصولهم على معاملة عادلة في جميع مراحل الإجراءات الضريبية. وتشمل الاعتبارات الرئيسية عند تصميم أطر تعزز العدالة والإنصاف ما يلي (Sofrona,

Waerzeggers, & Crowley, 2025, pp. 21-22)

* **المعاملة العادلة:** إقامة تفاعل منظم بين الإدارة الضريبية والمكلفين من خلال التنفيذ المستقل للالتزامات الضريبية لجميع دافعي الضرائب، والحد من التفسير التعسفي من خلال تقليل الاستثناءات والخصومات، وتحديد معايير واضحة للصلاحيات التقديرية.

* **الإدارة الرشيدة:** هو مبدأ عام في القانون الإداري موجود في معظم الأنظمة القانونية. وهو يركز عمومًا على المبدأ الأساسي القائل بأن لكل شخص الحق في أن تعالج شؤونه بنزاهة وعدالة وفي غضون فترة زمنية معقولة، ويتضمن العديد من السمات، مثل الحق في الاستماع إليه قبل اتخاذ أي إجراء فردي قد يؤثر سلبيًا على الشخص، وحق الشخص في الوصول إلى ملفه، وحماية التوقعات المشروعة، والتزام الإدارة بإبداء أسباب قراراتها أو أفعالها.

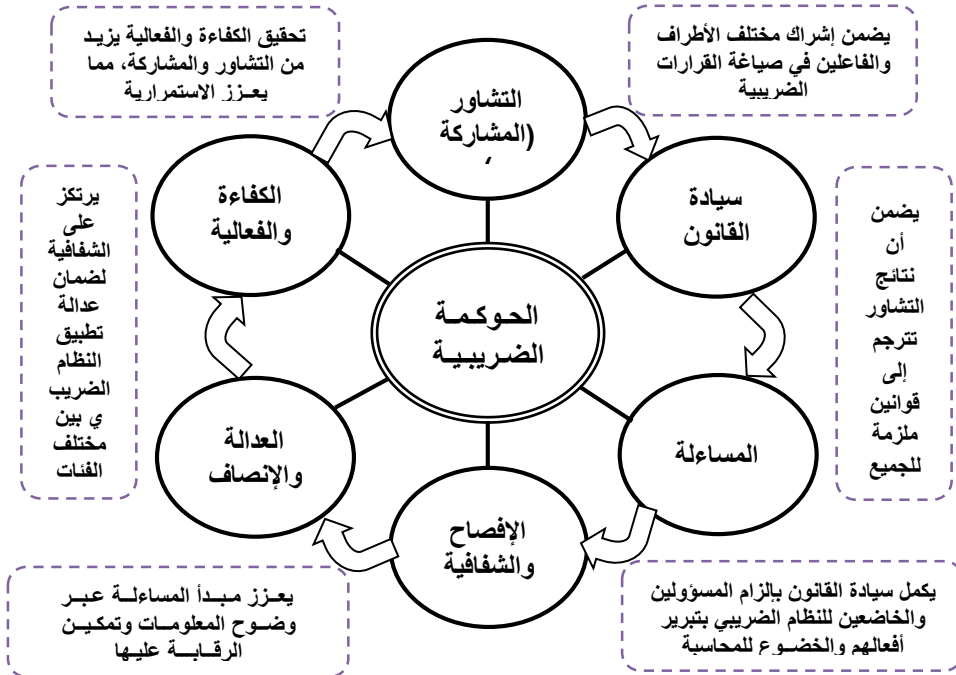
➤ مبدأ الكفاءة والفعالية:

أي ينبغي أن يتوازن التحصيل الضريبي الفعال مع تقديم خدمات ذات جودة وكفاءة للمكلفين بالضريبة، ويتجلى ذلك من خلال الوضوح والبساطة، والاتساق، والاستجابة. وفي هذا الصدد تشمل اعتبارات الحوكمة الرئيسية ما يلي (Sofrona, Waerzeggers, & Crowley, 2025, p. 22):

- * استخدام لغة واضحة وبسيطة عند صياغة التشريعات الضريبية وإصدار القرارات والتفسيرات الإدارية؛
- * توفير قوانين إدارية وإجرائية تكون بسيطة وموثوقة وتُطبَّق بشكل متساوٍ على جميع أنواع الضرائب؛
- * إصدار إرشادات سهلة الاستخدام وتفسيرات متسقة للمكلفين بشأن كيفية تطبيق التشريعات الضريبية؛
- * وضع جداول زمنية واضحة وشاملة للرد على طلبات المكلفين، وتوفير سبل تعويض مناسبة في حال عدم الالتزام بها.

ويمكن عرض المبادئ الأساسية للحوكمة الضريبية بشكل موجز من خلال الشكل الموالي:

الشكل (01): مبادئ الحوكمة الضريبية



المصدر: من إعداد الباحثين.

3- واقع رقمنة النظام الضريبي في الجزائر

شهد العالم تحولات رقمية غير المسبوقة أثرت على كافة نواحي الحياة وأسفرت على تحقيق العديد من المكاسب على كافة الأصعدة، وامتداداً لهذه التحولات اتجهت العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى تبني الرقمنة في مختلف قطاعاتها الإدارية والاقتصادية، بهدف تحسين الأداء وتقديم خدمات أفضل. ولم يكن النظام الضريبي بمنأى عن هذه التحولات، حيث بذلت جهود حثيثة لرقمنة الإدارة الضريبية.

3-1- جهود الرقمنة في الجزائر

بدأت الجزائر في تبني الرقمنة ضمن نظامها الضريبي منذ سنوات، سعياً لتحديث المنظومة الضريبية وتبسيط إجراءاتها، وقد تجلّى ذلك من خلال اعتماد أنظمة رقمية وتطبيقات حديثة لتكنولوجيا المعلومات، على غرار المنصات الإلكترونية، التي تهدف إلى تحسين خدمات التحصيل، وتعزيز الشفافية، ومجابهة التهرب والغش الضريبي.

3-1-1- منصة رقم التعريف الجبائي الإلكتروني: (N.I.F)

هي خدمة تقدمها المديرية العامة للضرائب، تهدف إلى تسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على رقم التعريف الجبائي سواء للأشخاص الطبيعيين (الأفراد) أو المعنويين (الشركات)، من خلال (وزارة المالية الجزائرية، 2025):

■ تمكين الأفراد من تقديم طلباتهم للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص بهم عبر البوابة المخصصة لذلك؛

■ تمكين المستخدم من تتبع حالة طلبه ومعرفة المستندات بشأنه بشكل دوري؛

■ تمكين المستخدم من طباعة شهادة التسجيل الجبائي إلكترونياً بعد اعتماد طلبه؛

■ إتاحة خدمة التحقق من صحة شهادة التسجيل الجبائي إلكترونياً عبر البوابة.

وحرصاً على إنجاز هذا المشروع وضمان تطبيقه الفعلي على أرض الواقع، وفّرت الإدارة المركزية للمستخدمين إمكانية الاطلاع على مزيد من المعلومات حول بوابة الترخيم الجبائي الإلكترونية، سواء من خلال زيارة الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب أو عبر التواصل المباشر معها. كما تضع المديرية العامة للضرائب في متناول المستخدمين خدمات دعم ومرافقة، لتقديم المساعدة اللازمة في استخدام البوابة بكل يسر وسهولة.

3-1-2- بوابة الإجراءات عن بعد "جبايك" (Jibaya'Tic)

هي عبارة عن نظام معلوماتي متكامل طورته وأطلقته المديرية العامة للضرائب لأول مرة بمركز الضرائب لباب الزوار بالجزائر العاصمة في 07 ماي 2017، يهدف إلى رقمنة الإجراءات الضريبية وتسهيلها على المواطنين والمؤسسات. وتعمل إدارة الضرائب على نشره وتعميمه عبر التراب الوطني، على مستوى مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب وفقاً لوتيرة استلام الهياكل الجديدة.

وتقدّم هذه البوابة مجموعة من المزايا التي تعود بالنفع على كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي (المديرية العامة للضرائب، 2023):

■ بالنسبة للإدارة الضريبية:

تساهم بوابة الإجراءات عن بعد "جبايك" في التشغيل الآلي الكامل لكافة الإجراءات الإدارية، بدءاً من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء، التحصيل، وتسيير الملف الضريبي، مع ضمان تبادل سريع وآمن للمعلومات بين المصالح الإدارية والمؤسساتية عبر واجهات رقمية متعددة، ورقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة، بما يُمكن المحققين من إجراء مقارنات دقيقة بين البيانات بعد إنشاء العرائض، بالإضافة إلى توفير جداول آنية لتقييم أداء المصالح ومتابعة التحصيل حسب نوع الضريبة وقطاع النشاط، إلى جانب تقديم بيانات موثوقة لدعم الدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرار.

■ بالنسبة للمكلفين بالضريبة:

توفر بوابة الإجراءات عن بعد "جبايتك" للمكلف بالضريبة إمكانية إجراء مختلف العمليات الضريبية عن بُعد، دون الحاجة إلى التنقل، بما في ذلك التصريح والدفع الإلكتروني، والولوج إلى البوابة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، والاطلاع على استمارته التصريحية المودعة، إلى جانب متابعة رزنامته المحينة والتزاماته الضريبية بشكل ميسر وأني.

وبالتالي هذه البوابة تمثل خطوة هامة نحو رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر، وتهدف إلى تسهيل وتيسير الإجراءات على المواطنين والمؤسسات، وتعزيز الشفافية والفعالية في هذا المجال.

3-1-3- بوابة التصريح والدفع عن بعد "مساهمتك" (Moussahama'Tic)

تُعد هذه المنصة الرقمية الحديثة ثمرة تطوير من قبل المديرية العامة للضرائب، وتهدف إلى تبسيط إجراءات التصريح ودفع الضرائب عن بُعد. وتمثل هذه البوابة إضافة متميزة ضمن سلسلة الخدمات الإلكترونية التي توفرها المديرية، حيث تمكن المواطنين والمؤسسات من إنجاز معاملاتهم الضريبية بسهولة عبر الإنترنت، باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، سواء عبر البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أو بطاقة الدفع ما بين البنوك (CIB). ومن بين الخدمات التي تقدمها بوابة التصريح والدفع عن بعد ما يلي (وزارة المالية الجزائرية، 2025):

- **التصريح بالضرائب:** تتيح للمكلفين بالضريبة إمكانية تقديم تصريحاتهم الضريبية إلكترونياً، سواء كانت دورية أو سنوية، في أي وقت ومن أي موقع، دون الحاجة إلى التنقل.
- **دفع الضرائب:** تتيح البوابة إمكانية دفع مختلف أنواع الضرائب والرسوم إلكترونياً، مما يلغي الحاجة إلى التوجه شخصياً إلى مصالح الضرائب.
- **تتبع التصريحات:** تمكن المستخدمين من متابعة حالة تصريحاتهم المقدّمة والاطلاع على أي تحديثات أو تغييرات تطرأ عليها.
- **الاطلاع على المعلومات الضريبية:** توفر البوابة للمستخدمين إمكانية الاطلاع على مختلف النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالمنظومة الضريبية، إلى جانب معلومات تفصيلية حول الإجراءات الضريبية المعتمدة.

فبوابة التصريح والدفع عن بعد "مساهمتك" خطوة مهمة نحو تحديث وعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، إذ تهدف إلى تبسيط الإجراءات للمكلفين، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، إلى جانب تحسين كفاءة الأداء الضريبي.

4-1-3- المنصة الرقمية للدفع الإلكتروني للطوابع الجبائية "طابعكم" (Tabioucom):

يُعد هذا التطبيق ثمرة جهود وإنجازات المديرية العامة للضرائب بكفاءات جزائرية، وهو منصة رقمية تهدف إلى تبسيط عملية دفع الطوابع الجبائية إلكترونياً وعن بُعد. وقد تم إطلاقه في 08 أوت 2024، في إطار مبادرة وزارة المالية لتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للسلطات العليا، الرامية إلى رقمنة الخدمات وتعزيز تجربة الدفع لتكون أكثر سلاسة وفعالية لفائدة المواطنين والمؤسسات. ومن بين ماتوفره هذه المنصة من الخدمات ما يلي (وزارة المالية الجزائرية، 2025):

- **الدفع الإلكتروني للطوابع الجبائية:** تمكن المنصة المستخدمين من تسديد حقوق الطوابع الجبائية الخاصة بمختلف الوثائق والمعاملات عبر الإنترنت، بما يساهم في توفير الوقت والجهد.
- **الاستعلام عن الطوابع:** يتيح التطبيق للمستخدمين إمكانية الاطلاع على أنواع الطوابع الجبائية المتوفرة وأسعارها.
- **استخراج إيصال الدفع:** عقب إتمام عملية الدفع، يمكن للمستخدمين الحصول على إيصال إلكتروني يمكن طباعته واستخدامه كدليل إثبات أمام الجهات المختصة.

3-1-5- المنصة الرقمية لاقتناء قسيمة السيارات "قسيمتك" (Qassimatouka):

تعد المنصة الرقمية لاقتناء قسيمة السيارات عن بعد في الجزائر إحدى الخطوات الهامة نحو رقمنة الخدمات العمومية، حيث تمكن هذه المنصة المواطنين من اقتناء قسيمة سياراتهم بطريقة مبسطة، على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، بشكل سريع وآمن، ودون الحاجة إلى التنقل، كما تساهم في تقليص الطوابير وتخفيف الضغط والاحتكاك على مستوى مراكز الضرائب ومختلف المصالح، وبذلك، تشكل هذه الأخيرة أداة فعالة لتحسين جودة الخدمات وتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن.

3-2- التشريعات والقوانين المنظمة للرقمنة الضريبية

تدعم الجزائر التحول الرقمي في إدارتها من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تهدف هذه القوانين إلى توفير الإطار القانوني اللازم لرقمنة الخدمات العمومية، بما في ذلك الخدمات الضريبية، وضمان صحة وسلامة المعاملات الإلكترونية. من أبرز هذه التشريعات، القانون رقم 01-12 المؤرخ في 10 يونيو 2012 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومع ذلك قد تتطلب التطورات المتسارعة في مجال الرقمنة تحديثاً مستمراً لهذه التشريعات لضمان مواكبتها لأحدث التقنيات والممارسات الدولية في هذا المجال.

4- آليات الرقمنة في تعزيز حوكمة النظام الضريبي الجزائري

تُعد الرقمنة أداة قوية لتعزيز حوكمة الأنظمة الضريبية، حيث توفر الآليات اللازمة لتحقيق أبعادها المختلفة، وذلك من خلال تأثيرها الإيجابي على عدة جوانب أساسية. في السياق الجزائري يمكن للرقمنة أن تلعب دوراً حاسماً في:

4-1- تعزيز الشفافية والمساءلة والحد من الفساد

تلعب الرقمنة دوراً فعالاً في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال تعزيز الشفافية داخل النظام الجبائي، إذ تتيح الأنظمة الإلكترونية توثيق جميع العمليات والمعاملات الجبائية وجعلها قابلة للتتبع، مما يقلل من فرص التلاعب أو تزوير البيانات، ويجعل من الصعب تنفيذ ممارسات فساد دون ترك أثر رقمي واضح يمكن تتبعه بسهولة.

هذا وتسهم الرقمنة بشكل كبير في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تعزيز الكفاءة والمساءلة داخل الإدارة العامة. فهي تقلل من التفاعلات المباشرة بين المواطنين والمسؤولين بفضل تكامل الأدوات الرقمية، مما يحد من فرص حدوث ممارسات فاسدة. كما تساهم الرقمنة في زيادة شفافية العمليات الحكومية، مما يتيح مراقبة أفضل للأنشطة العامة وإمكانية الإبلاغ عنها بفعالية (سي جيلالي و جابرة، 2025، الصفحات 259-260).

فعلى سبيل المثال، تُمكن بوابة الإجراءات عن بعد "جبائتك" المكلفين من تقديم تصريحاتهم ودفع ضرائبهم إلكترونياً، مما يقلل الحاجة للتواصل المباشر مع موظفي الإدارة الضريبية، وبالتالي تحد من فرص الرشوة والمحسوبية. كما أن نشر المعلومات الضريبية بشكل علني، مع احترام خصوصية البيانات الشخصية، يعزز من مستوى المساءلة ويساعد على خلق بيئة أكثر شفافية.

4-2- تحسين كفاءة التحصيل الضريبي:

يساهم اعتماد الرقمنة داخل المنظومة الضريبية في تعزيز فعالية وكفاءة عملية التحصيل، إلى جانب تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين. فمن خلال رقمنة إجراءات التحصيل، يصبح بالإمكان تقليل الأخطاء البشرية بشكل كبير، وتسهيل عمل الإدارة عبر حساب أدق للمبالغ المستحقة، مما يقلل من النزاعات المحتملة ويضيق هامش الخطأ.

كما أن استخدام قواعد البيانات الضريبية المتكاملة يساعد الإدارة الضريبية على تحديد المكلفين خاصة غير المترمين بشكل أكثر دقة وسهولة، وهذا يعزز قدرتها على متابعة ملفاتهم المحاسبية، والتجارب مع استفساراتهم بكفاءة وشفافية، مما يقلل من فرص التلاعب والتهرب الضريبي. كما تُسهم هذه الأنظمة في بناء الثقة بين الإدارة والمكلفين، وتُبسّط عملية التواصل، مما يقلل الوقت والجهد مقارنة بالإجراءات التقليدية، ويزيد من الالتزام بالمواعيد القانونية، وبالتالي يُسرّع تحصيل الإيرادات الضريبية.

وبهذا لا تُعد الرقمنة مجرد أداة تقنية، بل خياراً استراتيجياً لرفع كفاءة المنظومة الضريبية، بما يتيح توجيه جهود التحصيل بشكل أكثر دقة وفعالية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على زيادة الحصيلة الضريبية للدولة (داودي، 2006، الصفحات 16-19).

4-3- تبسيط الإجراءات وترشيد النفقات

تساعد الرقمنة في تبسيط الإجراءات الضريبية المعقدة وتخفيف الأعباء الإدارية عن كل من المكلفين والإدارة. فبدلاً من التعامل مع الإجراءات الورقية الطويلة، يمكن للمكلفين إجراء معاملاتهم بسهولة عبر الإنترنت، مثل التسجيل، تقديم التصريحات، ودفع الضرائب، مما يقلل من الأخطاء ويُسرّع من وتيرة المعالجة (وزارة المالية الجزائرية، 2025).

فاعتماد الرقمنة يساهم في توفير الوقت والجهد على المكلفين، حيث يُغنيهم عن الحاجة إلى التنقل نحو مكاتب الضرائب، مما يتيح لهم التركيز على أنشطتهم الأساسية، سواء كانوا أفراداً أو شركات. وفي المقابل تقلل الرقمنة من التكاليف الإدارية التي تتحملها الإدارة الضريبية، مما يمكنها من تخصيص مواردها للمهام الأكثر أهمية مثل التدقيق والرقابة.

4-4- تعزيز الرقابة ومجابهة التهرب والغش الضريبي:

تُعد الرقمنة أداة فعّالة في تعزيز الرقابة، حيث تسهم في كشف ومعالجة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، والحد من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي، فمن خلالها يمكن للإدارة الضريبية جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات من مصادر مختلفة، مما يسهل الكشف عن التناقضات والشبهات. فعلى سبيل المثال: يمكن ربط قواعد البيانات الضريبية بقواعد بيانات أخرى (مثل السجل التجاري، الجمارك، البنوك، البريد) للكشف عن حالات التهرب الضريبي بشكل أكثر فعالية. فاعتماد الرقمنة يُسهّل الإجراءات الإدارية حتى يقوم المكلف بالضريبة بالدفع دون التوجه إلى مصلحة الضرائب بصفة مباشرة، حيث تتم عملية التحصيل من حسابه البنكي أو البريدي وذلك بالتعاون مع مصالح البريد أو البنوك من خلال التعاملات الإلكترونية وبشفافية وبعيدة عن أي تلاعبات إدارية (قوادي، 2022، صفحة 246).

4-5- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وتسهيل المشاركة:

تتيح الأنظمة الرقمية إنشاء منصات تفاعلية تسهّل التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين، مما يسمح بتقديم الملاحظات والاقتراحات، ويعزز من مشاركة الجمهور وثقتهم في النظام الضريبي، ويشجع على الامتثال الطوعي. ومن خلال هذه المنصات، يمكن للمكلفين الاطلاع على معلومات دقيقة ومحدّثة بشأن التزاماتهم الضريبية، وطرح استفساراتهم وتلقي الردود بسرعة. كما أن توفير خدمات الدعم الفني عبر الإنترنت يساعد على حل المشكلات التي قد يواجهها المكلفون، مما يساهم في تحسين تجربتهم مع الإدارة الضريبية.

باختصار، يمكن القول أنّ الرقمنة تُعد عاملاً أساسياً لتحقيق حوكمة ضريبية فعالة، حيث توفر الأدوات والتقنيات اللازمة لتعزيز الشفافية، المساواة، الكفاءة، والعدالة في إدارة المنظومة الضريبية.

5-التحديات والمعوقات أمام الرقمنة الكاملة للنظام الضريبي الجزائري

على الرغم من الفوائد الجمة التي تقدمها الرقمنة في تعزيز حوكمة النظام الضريبي والرفع من كفاءته، إلا أن تطبيقها الكامل في الجزائر يواجه مجموعة من التحديات والمعوقات التي تتطلب معالجة شاملة لضمان تحقيق هذه الأهداف، إذ لا تقتصر هذه التحديات على الجانب التقني فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب البشرية، القانونية، والأمنية، ومن أبرز هذه التحديات (سي جيلالي و جوايرة، 2025، الصفحات 258-259):

1-5- ضعف البنية التحتية التكنولوجية:

تُعد البنية التحتية التكنولوجية الحديثة أساساً ضرورياً لأي عملية رقمنة ناجحة، فهي تمثل حجر الزاوية في تحسين الشفافية وتطوير قدرات تحليل البيانات. غير أن بعض الدول لا تزال تفتقر إلى تقنيات متقدمة، مثل شبكات الإنترنت السريعة والمعدات الرقمية الحديثة، مما يعيق رقمنة العمليات الحكومية ويصعب تشغيل الأنظمة القادرة على كشف الأنشطة المالية والإدارية المشبوهة.

ففي الجزائر، لا تزال بعض التحديات قائمة فيما يخص توفر البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق النائية، حيث تعاني هذه المناطق من ضعف في تغطية الإنترنت، وانخفاض في سرعات الاتصال، إلى جانب نقص في التجهيزات التقنية الحديثة داخل بعض الإدارات الضريبية. وتؤثر هذه العوائق سلباً على إمكانية الوصول الشامل إلى الخدمات الرقمية، مما يُضعف من فعاليتها ويحدّ من قدرة المكلفين على الاستفادة الكاملة من الحلول الرقمية المتاحة.

2-5- مقاومة التغيير والتحول الرقمي:

يمثل التحول الرقمي نقلة نوعية تتجاوز مجرد تحديث الأدوات التقنية، فهو تغيير عميق في طريقة عمل المؤسسات يتطلب مرونة تنظيمية وثقافة مؤسسية منفتحة على التغيير. ومع ذلك، تواجه هذه العملية تحديات كبيرة، أبرزها مقاومة الموظفين للتغيير، خاصة في المؤسسات التي تعتمد على النماذج الإدارية التقليدية والتعاملات الورقية. وتنبع هذه المقاومة أحياناً من القلق بشأن فقدان السيطرة أو الوظيفة، أو الخوف من كشف ممارسات غير شفافة كانت ممكنة في غياب الرقابة الرقمية. لذلك، فإن إدارة التغيير بشكل فعال تُعد عاملاً حاسماً في نجاح الرقمنة، من خلال تعزيز ثقافة التكيف، وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية مكثفة تساعد الموظفين والمكلفين على فهم فوائد التحول الرقمي واكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع النظم الجديدة. فكلما كانت المؤسسة أكثر استعداداً نفسياً وتقنياً لهذا التغيير، زادت فرص نجاحها في بناء بيئة رقمية أكثر كفاءة وشفافية (Sherif & Maison, 2024, p. 19).

3-5- غياب الأطر القانونية لحماية البيانات وضمان الأمن الرقمي

مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية، تزداد مخاطر الأمن السيبراني، فالمعلومات الضريبية تُعد حساسة للغاية، وأي اختراق لهذه الأنظمة يمكن أن يؤدي إلى تسرب بيانات المكلفين، أو تلاعب بالمعلومات، مما قد يضر بالثقة في النظام الضريبي، وتتطلب حماية هذه البيانات استثمارات كبيرة في أنظمة الأمن السيبراني المتطورة، وتطبيق بروتوكولات أمنية صارمة، وتدريب الموظفين على أفضل الممارسات في مجال أمن المعلومات.

فالتحول الرقمي يتطلب قوانين ولوائح تنظيمية تحدّد كيفية التعامل مع البيانات وحمايتها من القرصنة أو التلاعب، وكذلك كيفية ملاحقة الجرائم الرقمية. في غياب هذه الأطر القانونية، قد يتم استغلال النظام الرقمي ذاته لتسهيل الفساد بدلا من مكافحته.

في الجزائر قد لا يكون الإطار القانوني والتنظيمي الحالي مواكباً للتطورات السريعة في مجال الرقمنة، فبعض القوانين قد لا تدعم بشكل كامل المعاملات الإلكترونية، أو قد لا توفر الحماية الكافية للبيانات الرقمية، ويتطلب ذلك مراجعة وتحديثاً مستمراً للتشريعات لضمان توافقها مع متطلبات التحول الرقمي، وتوفير بيئة قانونية مواتية لتطبيق الحلول الرقمية في النظام الضريبي.

فغالبًا ما تعجز أساليب الرقابة التقليدية عن مواكبة تعقيدات المعاملات الرقمية، الأمر الذي يستلزم ضرورة اعتماد تقنيات تدقيق حديثة وأكثر تطوراً (ضاحي، 2024، صفحة 14).

6- الخاتمة:

تُعد الرقمنة عاملاً أساسياً في تعزيز حوكمة النظام الضريبي الجزائري، لما توفره من مستويات أعلى من الشفافية والكفاءة والعدالة، إلى جانب دورها الفعّال في الحد من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي، وقد أظهرت هذه الدراسة أن الجزائر قد خطت خطوات مهمة في هذا الاتجاه، خاصة من خلال إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية (أنظمة ومنصات رقمية)، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً ويتطلب معالجة شاملة للتحديات القائمة.

1-6-نتائج الدراسة:

في هذا السياق، نستعرض أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، والتي تشكل الأساس للتحقق من مدى صحة الفرضيات المطروحة مسبقاً أو نفيها، وذلك على النحو الآتي:

✧ رقمنة النظام الضريبي هي عملية تقنية تهدف إلى تحسين التنسيق بين مختلف مصالح الإدارة الضريبية من خلال الربط الإلكتروني، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الضرورية. كما تسهم في إنشاء منصات رقمية تفاعلية تربط بين الإدارة والمكلفين، مما يؤدي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة؛

✧ الرقمنة لا تقتصر على الجانب التقني فحسب، بل تُعد ضرورة استراتيجية لتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، وتحسين فعالية التحصيل الضريبي. كما تمكّن من تفعيل الرقابة، وتسهيل امتثال المكلفين، مما يسهم في تحقيق حوكمة ضريبية فعالة تركز على الكفاءة في إدارة الموارد المالية للدولة؛

✧ شرعت الجزائر في رقمنة نظامها الضريبي عبر اعتماد أنظمة معلوماتية ومنصات رقمية حديثة، بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل عمليات التصريح والتحصيل الضريبي، بما يعزز من كفاءة الأداء وجودة الخدمة المقدمة للمكلفين، ومن هنا يتبين لنا صحة الفرضية الأولى؛

✧ يواجه التحول الرقمي الكامل للنظام الضريبي في الجزائر عدة تحديات تعرقل تقدمه، من أبرزها ضعف البنية التحتية التكنولوجية، ومقاومة التغيير داخل الإدارة، والمخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني، إلى جانب الحاجة الماسّة إلى تحديث الإطارين القانوني والتنظيمي لمواكبة متطلبات الرقمنة، وهو ما يثبت لنا صحة الفرضية الثانية.

2-6- التوصيات:

بناءً على النتائج والتحديات التي تم تحديدها، تقدم هذه الدراسة التوصيات التالية لتعزيز حوكمة النظام الضريبي الجزائري من خلال الرقمنة:

◀ ضرورة الاستثمار بشكل أكبر في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف التغطية، لضمان وصول شامل وعادل للخدمات الرقمية؛

◀ تطوير الكفاءات البشرية من خلال وضع برامج تدريب مكثفة ومستمرة لموظفي الإدارة الضريبية لتمكينهم من مواكبة التطورات الرقمية الحديثة واستخدامها بفعالية، كما يجب تنظيم حملات توعية للمكلفين لتعزيز معرفتهم الرقمية وتشجيعهم على استخدام الخدمات الإلكترونية؛

◀ ضرورة إعطاء الأولوية القصوى للأمن الرقمي وحماية البيانات الجبائية الحساسة، بتطبيق أحدث التقنيات الأمنية، وتدريب الموظفين على التعامل مع التهديدات السيبرانية؛

« تعميم الرقمنة وإنشاء شبكة معلوماتية لتبادل المعلومات بين الإدارة الضريبية ومختلف القطاعات المالية (الجمارك، أملاك الدولة وصناديق التأمين...)، وكذا قطاع العدالة من أجل المساهمة في تفعيل أداء الرقابة من جهة وتبسيط عمليات التحصيل وفك النزاعات والحد من التلاعبات بكل سهولة وبأقل تكلفة وفي أقل وقت؛

« ضرورة مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالرقمنة والمعاملات الإلكترونية بشكل مستمر، لضمان مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة وتوفير بيئة قانونية داعمة للتحول الرقمي؛

« ضرورة تعزيز الشراكة والتعاون بين الإدارة الضريبية ومختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، بهدف دعم جهود الرقمنة وتعزيز مبادئ الحوكمة الضريبية، وذلك من خلال تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

وعليه فإنّ تبني هذه التوصيات من شأنه أن يساهم في تحقيق تحول رقمي شامل في النظام الضريبي الجزائري، مما يعزز من حوكمته، ويزيد من كفاءته، ويضمن تحقيق العدالة الضريبية، وبالتالي يدعم التنمية الاقتصادية في البلاد.

7- المراجع:

- ❖ Digitization. (2025). Retrieved June 10, 2025, from equisoft: <https://www.equisoft.com/glossary/digitization?utm>
- ❖ Lara , C. (2023). *Digitalization: An Overview of the Advantages and Disadvantages*. Retrieved June 10, 2025, from intechopen: <https://www.intechopen.com/chapters/1149791>
- ❖ Marin, D., & Pierre, M. (2010). *Édition électronique*. Paris: Edition la découverte.
- ❖ Michael, D. A. (2015). Global Trends in Tax Administration,. *Journal of Tax Administration*, 1(1), 81-101.
- ❖ OECD. (2022). *Digital Transformation Maturity Model*. Retrieved June 10, 2025, from OECD: www.oecd.org/tax/forum-on-tax-administration/publications-and-products/digital-transformation-maturity-model.htm
- ❖ Sherif, H., & Maison, e. (2024). The Impact of Resistance to Change to Digital Transformation as a Mediating Variable on the Relationship between Training and Performance Efficiency (Applied to the National Organization for Social Insurance in Egypt). *The Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science of Alexandria*, 09(18), 11-48.
- ❖ Sofrona, L., Waerzeggers, C., & Crowley, B. (2025). Strengthening Tax Governance Through Legal Design (Working Paper No. 25/17). Washington D.C.: IMF.
- ❖ إبراهيم إسماعيل سلطان ضاحي. (2024). الرقابة على المخالفات المالية في ظل التحولات الرقمية. *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD)*, 05(18)، 14-39.
- ❖ المديرية العامة للضرائب. (2023). تاريخ الاسترداد 07 جوان، 2025، من [/https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar](https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar)
- ❖ بوعلام ولهي. (2013). نحو مساهمة عملية لتفعيل الحوكمة الضريبية لضبط الأداء المالي والمحاسبي للشركات. مقدمة ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة. إربد، الأردن: جامعة اليرموك.
- ❖ عبد السميع محمد رضا. (2008). حوكمة الإدارة الضريبية. (كلية التجارة، المحرر) *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، 03.
- ❖ عزيز أمزيان. (2012). دور الشفافية في تكريس مبدئي العدالة والمساواة في تحمل العبء الضريبي. *دراسات وأبحاث*، 04(07)، 106-129.
- ❖ فيصل بوزيان، و محمود عمر محي الدين. (2021). عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. *مجلة دراسات اقتصادية*، 21(1)، 148-166.

- ❖ محمد السيد برس. (2016). تطوير الأداء للإدارة الضريبية المصرية من خلال تطبيقها لمبادئ الحوكمة – دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب المصرية مع الإشارة للمنهج الإسلامي والتجارب الدولية. *المجلة العلمية لجامعة 6 أكتوبر*، 03(01)، 81-94.
- ❖ محمد داودي. (2006). الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أوبكر بالكايد.
- ❖ محمد قوادي. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 06(02)، 235-248.
- ❖ مولود ملكاوي. (2015). واقع الحوكمة الجبائية لسياسة للإففاق الجبائي في الجزائر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* (8)، 141-156.
- ❖ هاشمي سي جيلالي، و رنيم زياد أحمد جوابرة. (2025). دور التحول الرقمي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري. *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، 15(01)، 254-262.
- ❖ وزارة المالية الجزائرية. (2025). *عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 10 جوان، 2025، من <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2173-2025-02-06-14-34-12>